نداء عاجل ـ المرصد

BHR 002 / 0411 / OBS 061
قمع الحركات النقابية
توقيفات / احتجازات انفرادية وتعسفية
البحرين
14 أبريل / نيسان 2011

يناشد مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو برنامجٌ مشترك بين الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، بتحرككم العاجل في الوضع الراهن في **البحرين**.

وصف الوضع:

علِم المرصد من مصادر موثوقة بأن حركات نقابية ونقابيين تعرّضوا لمضايقات بعدما دعوا إلى تنظيم إضرابات للاحتجاج عن القمع العنيف الذي مارسته قوات الأمن على متظاهرين سلمين طالبوا بحقوق الإنسان والديمقراطية في البلد أو على أشخاص قدموا مساعدة لضحايا هذا القمع.

في أعقاب موجة المظاهرات السلمية التي بدأت في فبراير/ شباط 2011 والتي واجهتها السلطات البحرينية بعنف شديد، كان الاتحاد العام لنقابات العمال البحرينيين ـ الذي يشمل أكثر من 60 نقابة عمّالية ـ أوّل من دعا إلى إضراب وطني للتنديد بقتل قوات الأمن متظاهرين كانوا يطالبون بإصلاحات يومي 14 و15 فبراير / شباط 2011. أُوقف هذا الإضراب في 20 فبراير/ شباط بعد أن انسحب الجيش في من دوّار اللؤلؤة يوم 19 فبراير / شباط 2011. في 13 مارس / آذار 2011، دعا الاتحاد العام لنقابات العمال البحرينيين مجدّداً إلى إضراب مفتوح تضامناً مع المتظاهرين الذين تم قمعهم بعنف من ميدان اللؤلؤة والمناطق المجاورة لمرفأ البحرين المالي في اليوم نفسه. أوقف هذا الإضراب في 22 مارس / آذار بعد أن قدّمت الحكومة ضمانات للاتحاد بعدم مضايقة العمال في أماكن عملهم.

وعقب هذه الأحداث وفي 5 أبريل / نيسان 2011، طلب البرلمان البحريني من الحكومة اتخاذ إجراءات قانونية مباشرة ضد زعماء المنظمات التي كانت تدعم الإضرابات وبإحالتهم إلى مكتب النيابة العامة.

إلى يومنا هذا، سجل اتحاد نقابات العمال البحرينيين إقالة 603 عاملاً ونقابيا من القطاع الخاص بحجة مشاركتهم في الإضرابات.

أبلغ المرصد بتوقيف خمسة أعضاء من مجلس إدارة جمعية المعلمين البحرينيين وهم السيدة **جليلة السلمان** والسيد **أنور عبد العزيز أكبر** و السيد **صالح الباري** والسيدة **أفراح العصفور** والسيدة **سناء عبد الرزاق** في 29 و 30 مارس / آذار 2011. تم ذلك دون أمر توقيف قانوني من قوات الأمن، وأوقفهم مدنيون بملابس مدنية في مكان إقامتهم. يُزعم أنهم معتقلون في عزل انفرادي إلى هذا اليوم. علاوة على ذلك، في 6 أبريل / نسيان، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية بيانا حلت بموجبه جمعية المعلمين البحرينيين. في اليوم نفسه، اقتحمت قوات الأمن منزل السيد **مهدي أبو ديب** رئيس جمعية المعلمين البحرينيين ثم احتجزته في منزل آخر ونقلته إلى مكان مجهول. يُزعم أنّه لا يزال معتقلاً في عزل انفرادي إلى هذا اليوم . يخشى المرصد أنّ هؤلاء الأشخاص الستة اعتقلوا لأنهم دعموا نداء الإضراب المذكور أعلاه.

في 4 ابريل / نسيان 2011، استدعيت هاتفياً السيدة **رُولا الصفار**، وهي رئيسة جمعية الممرضين البحرينيين، إلى مبنى إدارة التحقيقات الجنائية بالعدلية ثم نقلتها قوات الأمن إلى مكان مجهول. كانت رولا الصفار من الذين يقدمون العلاج والدعم لجرحى المظاهرات.
علاوة على ذلك، في 6 أبريل / نيسان 2011، أصدر وزير التنمية الاجتماعية مرسوما حلّ بموجبه مجلس إدارة جمعية الممرضين البحرينيين كما فصل وزير الصحة 30 طبيبا وممرضة من مناصبهم وأحيلت قضياهم إلى "لجنة تحقيق" أسستها الوزارة لهذا الغرض وكلفتها بالتحقيق على الموظفين الصحيين الذين عالجوا جرحى المظاهرات.

في 11 أبريل / نيسان 2011، أحيط المرصد علماً بأنّ قوات الأمن أوقفت الدكتور **نبيل تمام** ونقلته إلى مكان مجهول. ويجدر بالذكر أن نبيل تمام طبيب مختص في الأذن والأنف والحنجرة وهو عضو في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ورئيس سابق للجنة الصحية وأنه يتابع حالياً علاجاً ضد السرطان وهو في أمس الحاجة إلى العناية الصحية.

علاوة على ذلك، في 31 مارس / آذار 2011 تم فصل السيد **عبد الغفار عبد الله الحسيني** من منصبه، وهو واحدٌ من مؤسسي حركة العمال البحرينية ورئيس نقابة عمال شركة نفط البحرين، وجاء ذلك بعد أن "دعا العمال إلى إضراب عام". هدّدته إدارة شركة نفط البحرين بالمقاضاة هو وزملائه في النقابة.

يدين المرصد القمع الممارس على زعماء النقابات العمالية والنقابيين، ويبدو أنه يهدف إلا إلى معاقبتهم على ممارسة أنشطة دفاع عن حقوق الإنسان. كما يساور المرصد قلق بالغ إزاء الاعتقالات والمضايقات التي يعاني منها داعمو المظاهرات السلمية والمهنيّون الذين قدّموا مساعدة طبية لجرحى المظاهرات.

يطالب المرصد السلطات البحرينية باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان حماية كافة مدافعي حقوق الإنسان في البحرين، وبشكل عام الامتثال لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان المعتمد في 9 ديسمبر / كانون الأوّل 1998 في الجمعية العامة للأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الانسان ولآليات حقوق الانسان الدولية والإقليمية التي أبرمتها دولة البحرين، بما في ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الإجراءات المطلوبة

يحث المرصد السلطات البحرينية على ما يلي:

1. عدم المساس بالكرامة الجسدية والنفسية لكافة زعماء النقابات العمالية والنقابيين المذكورين أعلاه وكل مدافعي حقوق الإنسان في البحرين؛

2. وضع حد للمضايقات، بما فيها المضايقات القضائية والإدارية، في حق النقابات العمالية ومنظمات حقوق الانسان وأعضائها وفي حق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين؛

3. الالتزام، أياً كانت الظروف، بضمان استقلالية منظمات حقوق الانسان ومنع أي تدخل في أنشطتها كتعليق مجالس إدارتها أو حلّها؛

4. الالتزام، أياً كانت الظروف، بأحكام إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر / كانون الأوّل 1998، ولاسيما :

ـ المادة 1 التي تنص على ما يلي:" من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره أن يدعو ويسعى إلى حماية و إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي."

:" لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكون لكل 5ـ الفقرتين (أ) و(ب) من المادة فرد الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره وعلى الصعيدين الوطني والدولي: (أ) في الالتقاء أو التجمع سلميا، (ب) وتشكيل منظمات أو جمعيات أو جماعات غير حكومية والانضمام إليها والاشتراك فيها، والاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية"؛

التي تنص على أنّ: لكل فرد الحق بمفرده وبالاشتراك مع غيره دراسة 6ـ الفقرة (ج) من المادة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشان مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القانون وفي الممارسة العملية على السواء، واسترعاء انتباه الجمهور إلى هذه المسائل؛

التي تنص على ما يلي: " لا يجوز لأحد أن يشارك عن طريق فعل أو امتناع عن فعل 10ـ المادة يكون لازما، في انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا يجوز إخضاع أحد لعقوبة أو لإجراء ضار من أي نوع بسبب رفضه القيام بذلك"؛

التي تنص على مايلي:" تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة التي تكفل 12ـ الفقرة الثانية من المادة حماية السلطات المختصة لكل فرد، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف، أو تهديدات، أو انتقام، أو تمييز ضار فعلا أو قانونا، أو ضغط، أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته المشروعة للحقوق المشار إليها فيهذا الإعلان".

5. التكفل، أيّاً كانت الظروف، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية والآليات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين.

العناوين

- جلالة الملك الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة، فاكس : +973 176 587 64
- ☐ معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية، هاتف : +973 172 55 27، فاكس :
- 973 172+ 6032 12
- معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وزير العدل والشؤون الإسلامية، هاتف : +973 175 31 333، فاكس : + 973 175 284 31
- ☐ البعثة الدائمة للأمم للبحرين في الأمم المتحدة بجنيفا، جادة جاك آتنفيل،1218، غرتد ساكونيكس، شامبيزي، سويسرا، فاكس + 41 22 758 96 50، بريد إلكتروني :
- ☐ info@bahrain-mission.ch

يرجى كذلك مراسلة سفارات البحرين في بلدانكم.

2011. ابريل / نيسان 14باريس ـ جنيفا،

.يرجى إخطارنا بأي إجراء يتم اتخاذه ذاكرين عنوان هذا النداء في جوابكم
المرصد برنامج مشترك بين الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ويهدف، عند الاقتضاء، إلى توفير الدعم الملموس لهاتين المنظمتين. في سنة 1998 حصل المرصد على جائزة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية .

للاتصال بالمرصد اتصلوا بخط الطوارئ :
البريد الإلكتروني : Appeals@fidh-omct.org

هاتف وفاكس الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان : + 33 1 43 55 18 80 / 33 1 43 55 25 18+ (0)

هاتف وفاكس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب : + 41 22 809 49 29 / 41 22 809 49 39 + (0)